وزارة الصحة
Ministry of Health

دليل حوكمة وزارة الصحة 2022

الإصدار الأول - 2022

المقدمة

تعتبر الحوكمة من أهم المتطلبات والضروريات الحتمية التي أضحى تطبيقها أساساً في الآونة الأخيرة، لضمان تنظيم العمل في منظمات القطاع الخاص والعام على كلّ من المستوى المحلي والإقليمي والعالمي لغرض وضع قواعد ومبادئ لإدارة المؤسسات والرقابة عليها، وتطبيق أسلوب ممارسة الإدارة الرشيدة فيها لتشمل هذه القواعد المتينة ليس فقط منظمات القطاع الخاص فحسب، بل مؤسسات المجتمع المدني والقطاع العام. بناء على ذلك تم اعتماد دليل حوكمة المؤسسات الحكومية والبرنامج التنفيذي للتطبيق في القرار الصادر بتاريخ 16 مارس 2013 من قبل رئيس مجلس الوزراء.

تماشيًا مع التوصيات الرامية لتعزيز المنظومة الصحية فقد تم اطلاق حزمة من المبادرات تضمنت تغييرا جذريا في دور وزارة الصحة كمنظم ومقدم أساسي للخدمات الصحية في المملكة حيث تم فصل خدمات الرعاية الصحية الأولية (مراكز الرعاية الصحية الأولية) والرعاية الصحية الثانوية (المستشفيات الحكومية) عن وزارة الصحة، كما تم فصل مهمة تنظيم المهن والخدمات بالقطاع الصحي عن الوزارة واسناده إلى الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية بعد إنشائها، ثم تم إنشاء المجلس الأعلى للصحة ليكون الجهة المشرفة على مبادرة الضمان الصحي والمشرفة على الشركاء الجدد في المنظومة الصحية ممثلين في مراكز الرعاية الصحية الأولية والمستشفيات الحكومية. لذلك اصبح الدور الجديد لوزارة الصحة هو تنظيم وتقديم خدمات الصحة العامة والصحة الثالوثية (مستشفى الطب النفسي ومراكز الإقامة الطويلة).

يعتبر هذا الدليل بمثابة مرجع للتأكيد على التزام وزارة الصحة بمبادئ وقواعد الحَوْكَمة في المؤسسات الحُكومية، ومدى تحقيق الجودة والتميز في الأداء الحكومي الصحي من خلال اختيار الأساليب الصحيحة والفعّالة للإدارة التي تمكنها من تحقيق أهدافها، حيث تم إعداده بناء على مرئيات دليل حوكمة المؤسسات الحكومية.

التعريفات

يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المبينة قرين كل منها، ما لم يقتض سياق النص خلاف ذلك:

المصطلح	التفاصيل والشرح المقصود به
الحَوْكَمة	الحوَكمة هي الممارسات التي تضمن تحقق الاستخدام الأمثل للصلاحيات الإدارية التي يُمكن من خلالها تحقيق أهداف

	المؤسسة، وتطبيق أفضل الممارسات والمنهجيات الموثقة التي يتم العمل بها مع الحفاظ على حقوق ورضا المتعاملين وأصحاب المصلحة.
المؤسسات الحكومية	كل وزارة، أو مؤسسة عامة أو هيئة عامة أو مجلس أو جهاز تابع للحكومة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وتكون ميزانيته أو جزء منها ضمن الميزانية العامة للدولة، أو تلك المؤسسات والأجهزة التي تكون لها الاستقلالية في إدارة مواردها البشرية ووضع هياكلها التنظيمية بإشراف ديوان الخدمة المدنية.
الإدارة المسئولة	كل من يناط به مسئوليات ويشغل وظيفة وزير أو بدرجة وزير والوكلاء والوكلاء المساعدين والمدراء والتنفيذيين ومن في حكمهم.
التنافسية	الاستغلال الأمثل للموارد والمحافظة عليها وتقليل التكلفة مع المحافظة على الأصول وتحسين جودة الخدمات وتوصيلها للمتعاملين وذلك حسب نماذج الجودة والتميز.
أصحاب المصلحة أو المتعاملين	الأشخاص أو المؤسسات التي لها علاقة بالمؤسسة بصورة مباشرة أو غير مباشرة ويستفيدون من خدماتها أو تكون لهم علاقة بخدماتها أو تأدية أعمالها.
القطاع الخاص	الشركات والمؤسسات والأنشطة التجارية والخدماتية المملوكة للأفراد.

نطاق العمل

يسري هذا الدليل على كافة إدارات وأقسام وزارة الصحة بما فيها الصحة العامة وتعزيز الصحة والخدمات الصحية الثالوثية، التي يتم تمويلها من الميزانية العامة للدولة بشكل كلي او جزئي، وتخضع لإشراف ديوان الخدمة المدنية، والتي تساهم في تحقيق السياسة العامة للدولة مع الالتزام بما تتطلبه القوانين والتشريعات المنظمة للعمل حسب طبيعة عمل هذه المؤسسة، ونوعية الخدمات والمنتجات التي تقدمها. وذلك لرفع كفاءة العمل الحكومي

وتحقيق برنامج عمل الحكومة وأهداف الحكومة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وما يستلزم من إتباعه من ممارسات سليمة.

الإطار العام للحَوْكَمة

تم وضع الاطار العام للحوكمة ليكون دليل ارشادي كامل لكافة السياسات لوزارة الصحة ولوضع المبادئ والممارسات التي تهدف الى تحسين جودة وفعالية الحوكمة بالإضافة الى التنافسية والموثوقية، ومن هذا المنطلق يدعم الاطار العام للحوكمة تطبيق الاستراتيجيات والاهداف التشغيلية بناءً على القوانين والقواعد والعلاقات والنظم والعمليات التي تُمارس داخل المؤسسة من خلال سُلطة ورقابة المسئولين والبيئة الرقابية و التي تحقق مبدأ الاستدامة والعدالة والتنافسية.

نبذة عن وزارة الصحة

تعتبر مبادرة إعادة تنظيم وزارة الصحة في المنظومة الصحية متغير جذري وذلك مع تطبيق نظام الضمان الصحي مع ما صحبه في تغير لدور الوزارة الرئيسي، وقد ادى ذلك الى إعادة هيكلة الوزارة والمرافق الصحية التابعة لها وتطلب ايضا إعادة دراسة واقتراح القوانين واللوائح والنظم المتعلقة بدور وزارة الصحة الجديد. لذلك تعمل الوزارة حاليا على استكمال الهيكل التنظيمي واستكمال اصدار جميع اللوائح والقوانين المتعلقة بالدور الجديد كما تسعى جاهدة لإيجاد آليات وسبل التواصل الفعالة مع الشركاء الآخرين في المنظومة الصحية. كما أن من أولويات الوزارة المحافظة والارتقاء بجودة الخدمات التي تقدمها مع المحافظة على استدامة الموارد والبنية التحتية اللازمة لتحقيق أعلى مستويات من الجودة والسلامة عند تقديم خدماتها.

دستور مملكة البحرين

حرصت الوزارة على تطبيق أحكام المادة الثامنة من دستور المملكة في مجال الرعاية الصحية وتنص على ما يلي:

مادة (8)

أ. لكل مواطن الحق في الرعاية الصحية، وتعنى الدولة بالصحة العامة، وتكفل وسائل الوقاية والعلاج بإنشاء مختلف أنواع المستشفيات والمؤسسات الصحية

ولتحقيق ذلك أخذت وزارة الصحة على عاتقها رؤية واضحة وأن تعمل بمبدأ الشراكة مع الجهات المعنية من أجل تحسين صحة السكان بمملكة البحرين ولتضمن توافر خدمات صحية عالية الجودة وملبية لحاجات المجتمع والفرد خلال مراحل الحياة المختلفة.

رؤية ، رسالة وقيم وزارة الصحة

الرؤية

مجتمع صحي ينعم بصحة وقائية شاملة ومستدامة ومعززة للصحة وبصحة نفسية عالية الجودة

الرسالة

تقوم وزارة الصحة بتنظيم ومراقبة وتوفير الخدمات الصحية العامة الوقائية المعززة للصحة والخدمات العلاجية النفسية والرعاية الصحية للفئات الخاصة، وفق سياسات وتشريعات وضمن شراكات فاعلة محليا وإقليميا وعالميا.

القيم

السلامة:

تعزيز القدرة على الحفاظ على سلامة المستفيدين والعاملين والمؤسسات الصحية

التميز والجودة:

تحقيق الريادة والجودة في الأداء المؤسسي وتعزيز ثقافة التميز

الاحترام:

تعزيز ثقافة الاحترام المتبادل بين المستفيدين ومقدمي الخدمة مع الحفاظ على حقوق كلا الطرفين

العدالة:

تحقيق مبادئ ومفاهيم العدالة والمساواة في تقديم الخدمات الصحية وإدارة المؤسسة الصحية

الشفافية:

نلتزم بقيم الشفافية والمساءلة في كافة القرارات والأعمال التي نتبناها في نطاق الحفاظ على السرية والخصوصية وتوفير بيئة معززة للشفافية تتماشى مع القوانين والانظمة واللوائح المعتمدة

الاستدامة:

تحقيق الاستدامة في ممارساتنا واستخدام الموارد بكفاءة

المهام والمسؤوليات والصلاحيات لوزارة الصحة:

المهام	تطبيق المهمة عن طريق
مكافحة الامراض	• برنامج التمنيع الموسع: متابعة المستجدات العالمية وتوصيات لجنة التطعيمات بمملكة البحرين والمتعلقة باللقاحات وسياسات التمنيع وتحديث جدول التطعيم على ضوؤها للفئات المختلفة ومتابعة معدلات التغطية بالتطعيمات الروتينية وتقييم سلسلة التبريد وادارة اللقاحات في وحدات التطعيم المختلفة. • برنامج الترصد الوبائي لمكافحة الأمراض المعدية مثل التهاب الكبد الوبائي والسل الرئوي والمتلازمة التنفسية الحادة والحصبة والحصبة الألمانية. • برنامج مكافحة التدخين لتفعيل قانون مكافحة التدخين والتبغ ويتضمن ذلك عيادة الاقلاع عن التبغ وبرامج للتوعية بأضراره. • برنامج مكافحة الامراض المزمنة غير السارية وعوامل الإختطار المؤدية لها ومتابعة تنفيذ الخطة الوطنية للوقاية والسيطرة على الأمراض غير السارية. • حملة احم قلبك للكشف المبكر عن الامراض المزمنة غير السارية وعوامل الاختطار المؤدية لها في أماكن العمل والوقاية منها. • خدمات الصحة المهنية لوضع برامج وسياسات تتعلق بتعزيز صحة العاملين في بيئة عمل آمنة وصحية.
التغذية	• برنامج مكافحة السمنة وزيادة الوزن والأمراض المزمنة وعوامل الاختطار المرتبطة بها. • برامج تحسين الوضع التغذوي لجميع السكان والفئات الخاصة كالمسنين ودعم الرضاعة الطبيعية وصحة الامومة والطفولة • برامج إعادة صياغة المنتجات الغذائية والأطعمة مثل مشروع تقليل الملح والدهون والتوسيع في الصناعات الغذائية المحلية وبيان القيم التغذوية للأطعمة. • دراسة وترخيص منتجات الأغذية الخاصة وما في حكمها وترخيص بدائل لبن الأم وأغذية الأطفال.. • برنامج تحسين الاغذية الصحية بالمقاصف المدرسية وتغذية الطلبة لجميع المراحل الدراسية.

	• المسوحات الغذائية لتقيم ورصد الحالة الغذائية للسكان. • برامج تدعيم الأغذية بالمغذيات الدقيقة مثل تدعيم الطحين بالحديد والفولات.
الصحة المدرسية	• برنامج تعزيز التغذية الصحية والنشاط البدني - برنامج أجيال سليمة (جديد) • برنامج تحسين الصحة الانجابية والبلوغ (مبادرة كبرنا) • برنامج تحسين الصحة النفسية من خلال عيادات الصحة النفسية المدرسية بالرعاية الصحة الاولية • برنامج استكمال التطعيمات في المدارس وتوفير التطعيمات اللازمة للمرحلة الإعدادية • برنامج المدارس المعززة للصحة والذي يهدف إلى تمكين المدرسة من تعزيز الصحة بين طلابها ومنسوبيها عن طريق البرامج الوقائية والكشف المبكر عن عوامل الاختطار. • برنامج تثقيف الأقران • برنامج الفحص المرحلي للطلبة المستجدين للمراحل الاعدادية والثانوية • البرنامج التدريبي للمرشدين على الحزمة النفسية في المدارس • المسح العالمي لطلبة المدارس (كل 5 سنوات)
مختبرات الصحة العامة	• مختبرات الكشف عن مسببات الأمراض المعدية بأنواعها كمختبرات مرجعية معتمدة • المركز الوطني للأنفلونزا • مختبرات الكشف عن جودة وسلامة المياه والاغذية بأنواعها المختلفة • مختبر فحص جودة التبغ و منتجاته
صحة البيئة	• برنامج صحة المياه في الشبكة العامة والمؤسسات الخاضعة للرقابة الصحية • برنامج مراقبة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة • برنامج مراقبة صحة المؤسسات التجارية ذات العلاقة بالصحة العامة • برنامج صحة البيئة في المؤسسات التعليمية • برنامج مراقبة تطبيق المعايير والمواصفات المعتمدة للمواد الاستهلاكية (مثل مستحضرات التجميل ومواد العناية الشخصية والمطهرات والمنظفات المنزلية) • مكافحة نواقل المرض خاصة البعوض والقوارض وذلك من خلال برامج المراقبة والاشراف للحد من انشار الأمراض المعدية المنقولة بواسطتها
مراقبة الأغذية	• برنامج الرقابة على المنشآت الغذائية: مثل مصانع ومعامل الأغذية والمطاعم والتفتيش عليها وتأهيلها لتتوافق ومتطلبات أنظمة الجودة في السلامة الغذائية. • برنامج الترخيص للمحلات التجارية ذات الصلة بالأطعمة (مثل مشويات، سندويشات، مواد غذائية، لحوم وأسماك وغيرها). • برنامج الرقابة على سلامة الأغذية المستوردة للتصريح بدخول الأغذية الصالحة للاستهلاك الآدمي ورفض دخول الأغذية الغير صالحة للاستهلاك

	• برنامج ترخيص عربات نقل وتداول الأغذية ومياه الشرب. • الرقابة على المنتجات الزراعية المحلية (العسل – البيض – دبس التمر – الخضار والفواكه) من خلال عمل زيارات تفتيش على المزارع المنتجة للتأكد من خلوها من المبيدات الحشرية والميكروبات للحد من المتلوثات الميكروبية والكيميائية من المبيدات الحشرية والمعادن الثقيلة وذلك لرفع المستوى الصحي للمنتجات الزراعية المحلية وتوفر الامن الغذائي الذاتي الخالي من الملوثات • مسوحات سلامة الأغذية المحلية من خلال فحص وتحليل عينات من الأغذية عالية الخطورة (الشاورما-المشويات-السلطات-وغيرها) وتقييم الوضع العام في محلات تحضير وتداول الأغذية وذلك للحد من الامراض المنقولة بالغذاء ورفع المستوى الصحي لاماكن تحضير وتداول الأغذية. • مسوحات الأغذية المخزنة عن طريق فحص وتحليل الأغذية في مخازن ومستودعات الأغذية للتأكد من سلامتها تحت ظروف التخزين طويلة المدى وذلك للتأكد من سلامة الأغذية المخزنة وخلوها من الملوثات المنقولة بالغذاء او الملوثات الكيميائية المتكونة بسبب ظروف التخزين وتوفير الأمن الغذائي الخالي من الملوثات • الرقابة على محلات اعداد وطبخ وتحضير الأغذية للوجبات وذلك عن طريق تشديد الرقابة على محلات تحضير وتوزيع وجبات الأغذية بنظام الاشتراكات الشهرية (الوجبات الصحية) والزام جميع محلات توفير الوجبات بالنظام الشهري بالاشتراطات الصحية المطلوبة للحد من الأمراض المنقولة بالغذاء • ترخيص نشاط توصيل الأغذية ووسائل نقل الأغذية ووضع الاشتراطات الخاصة بوسائل وشركات نقل وتوصيل الأغذية لأحكام الرقابة على توصيل الأغذية لتوفير غذاء آمن وسليم • عمل برامج مشتركة لنشر الوعي المتعلق بالأغذية للمستثمرين عن طريق عمل ورش مشتركة مع الجهات ذات العلاقة لنشر الاشتراطات والمتطلبات المتعلقة بتداول الأغذية (استيراد – تصنيع – تخزين – تجارة) وذلك لتقليل المخالفات والخسائر المادية المترتبة من قلة الوعي بالمتطلبات اللازمة لتداول الأغذية مما يؤدي الى خفض الخسائر المادية وتوفر المخزون الغذائي مطابق للمتطلبات وتشجيع الاستثمار المحلي في القطاع الغذائي عبر توفير بيئة واضحة للمتطلبات.
اللوائح الصحية الدولية	تقييم ومتابعة اللوائح الصحية الدولية: لتعزيز القدرات في مجال الإنذار المبكر والحد من المخاطر وإدارة المخاطر الصحية الوطنية والعالمية.
التراخيص الصحية	برنامج الترخيص الصحي للمنشئات التجارية الخاضعة للرقابة الصحية يتضمن الترخيص للمطاعم والصالونات وبرك السباحة والفنادق والمقاهي.
تعزيز الصحة	العمل كجهة مركزية في كل ما يخص تعزيز الصحة وتنسيق أنشطة تعزيز الصحة بين الجهات ذات العلاقة داخل وخارج وزارة الصحة وترويج برامج تعزيز النشاط البدني، وأنماط

	الحياة الصحية وغيرها من برامج تعزيز الصحة من أجل: -تحسين الحالة الصحية العامة لسكان مملكة البحرين. -تمكين الأفراد بالمعرفة والمهارات الحياتية التي تمكنهم من اكتساب والمحافظة على صحة جيدة. -منع حدوث او تفاقم بعض الأمراض التي تؤثر على صحة السكان. -زيادة الوعي العام بشأن الوقاية والإدارة الذاتية للحفاظ على الصحة ومنع المشاكل المرضية. -تعزيز المسؤولية الشخصية في الحفاظ على صحة جيدة وعلى الاستخدام الأمثل للخدمات الصحية الحكومية.
الطب النفسي وخدمات الاقامة الطويلة	• الطب النفسي العام • الطب النفسي للاطفال والمراهقين • الطب النفسي لكبار السن • الطب النفسي الوصلي • الطب النفسي لذوي الاحتياجات الخاصة • الطب النفسي لخدمات المجتمع والزيارات المنزلية، للبالغين وذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن • الطب النفسي العدلي • الطب النفسي لمشاكل الادمان • الطب النفسي للقلق • الطب النفسي للصحة المدرسية • الطب النفسي للإقامة الطويلة والتأهيل ويتكون مستشفى الطب النفسي من وحدات تخصصية: • وحدة العلاج بالعمل والتأهيل والعلاج الطبيعي • وحدة البحث الاجتماعي • وحدة العلاج النفسي وتقدم العيادات الخارجية التخصصية خدمات للمرضى الخارجيين، والمواعيد من خلال نظام الكتروني للملف النفسي.

أهداف الحَوْكَمة

١ .تحقيق الأهداف الاستراتيجية

يقوم قسم التخطيط في وزارة الصحة بالشراكة مع جميع إدارات وأقسام الوزارة بوضع ومتابعة تنفيذ الأهداف الاستراتيجية للوزارة والتي تحقق أهداف الرؤية الاقتصادية للمملكة، الاستراتيجيات الصحية ذات العلاقة سواء المحلية منها أو العالمية والأداء المؤسسي المطلوب. يتم الحرص كذلك عند وضع استراتيجية الوزارة على توفر مبادئ الحوكمة والإدارة كهدف رئيسي وعلى تواجد هذه المبادئ عند التخطيط لجميع المبادرات والمشاريع.

٢ .تعزيز الإدارة وصناعة القرار

تساهم الحوكمة من خلال تطبيق مبدأ الاستدامة والعدل والشفافية في تعزيز قدرة صناع القرار في وزارة الصحة على اتخاذ القرارات الصحيحة واللازمة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية، التطوير والتكييف مع التغيرات الداخلية والخارجية بفاعلية وكفاءة عالية وذلك باستخدام أفضل الوسائل والممارسات. والتي بالإمكان التحقق منها من خلال الامثلة التي ستعرض لاحقا في استعراض هذا التقرير.

3 .تعزيز الرقابة الإشرافية والتدقيق

تقوم وزارة الصحة بتعزيز الرقابة الاشرافية والتدقيق من خلال تطبيق أهداف وحدة التدقيق الداخلي والتي تتمثل في التأكد من صحة وفعالية الإجراءات وكفاءة واكتمال السجلات، واقتراح التوصيات التي يمكن أن تساهم في التطوير وتحسين إجراءات العمل في الوزارة بحيث لا تمس هذه الأنشطة الاستقلالية والموضوعية للمدققين الداخليين. كما تساهم في التأكد من سلامة القرارات المتخذة، وفعالية إدارة المخاطر الداخلية ومدى الالتزام بالقوانين والأنظمة. كما ان وجود عدد من اللجان الداخلية معنية بالإشراف على متابعة توصيات تقارير الرقابة الخارجية ومعنية بالإشراف والتدقيق على الممارسات الحكومية بالوزارة يعزز من التزام الوزارة بالرقابة الاشرافية والتدقيق على جميع الممارسات الحكومية الداخلية.

٤ .تطوير وتحسين الأداء المؤسسي

تساهم الأقسام المعنية في وزارة الصحة في تطوير وتحسين الأداء المؤسسي من خلال متابعتها الفعالة لمبادرات ومشاريع استراتيجية الوزارة، والمشاريع الخاصة ذات العلاقة بجهات أخرى من خارج الوزارة كرئاسة الوزراء وديوان الخدمة المدنية، كما أن الوزارة تعمل جاهدة على متابعة المؤشرات الخاصة بالأداء لجميع الجهات بالوزارة مع العمل على الارتقاء بهذه المؤشرات للوصول للمؤشرات المطلوبة محليا وعالميا.

٥ . التنافسية والاستدامة

تعمل وزارة الصحة على تعزيز إدارة الأصول المادية والمعرفية بالشكل المطلوب لتتمكن من تقديم الخدمات بالنوعية والجودة المطلوبة وبأقل التكاليف، من خلال دراسة عدة مبادرات تهدف لتقليل المصروفات الحكومية ومبادرات الخصخصة والشراكة مع القطاع الخاص، كما تسعى جاهدة للحفاظ على أعلى مستويات الجودة لخدماتها مما يتطلب المزيد من التنافسية في تقديم هذه الخدمات.

6 .تعزيز المسئولية الاجتماعية وعلاقات المتعاملين

تعمل وزارة الصحة جاهدة في تبنى وتعزيز مبادئ المسئولية الاجتماعية، وذلك من خلال علاقات الشراكة والمبادرات مع جميع أطراف المجتمع المدني والجهات الحكومية المعنية بالمسئولية المجتمعية كوزارة التنمية الاجتماعية ومؤسسات المجتمع المدني لضمان تقديم كافة الخدمات الصحية التي تندرج تحت الصحة العامة والمستشفيات الغير خاضعة للضمان الصحي بما يحقق الرضا لمتلقي الخدمات، كما تعمل باجتهاد لضمان حقوق المتعاملين مع جميع الأقسام والإدارات لديها عن طريق صياغة وثائق حقوق المتعاملين وواجبات العاملين لديها. مما يساهم في تعزيز المصداقية والعدالة والشفافية.

مبادئ حَوْكَمة المؤسسات الحكومية:

من أجل تطبيق نظام حوكمة وزارة الصحة لابد من العمل على تحقيق المبادئ الأساسية للحوكمة والتي تعد حجر الأساس الرئيسي في تحقيق أهداف الحوكمة كما انها تمثل العمود الفقري لتطبيق الحوكمة حيث أن العدالة وسيادة القانون والنزاهة والشفافية وإمكانية المساءلة بهدف المحافظة على المال العام والمصلحة العليا هي من أهم ما ارتكزت عليه هذه المبادئ، ومن بين تلك المبادئ:

١ . التشريعات وأنظمة العمل الحكومي

يقوم قسم الشؤون القانونية بوزارة الصحة بالعمل بالتعاون مع الادارات والاقسام ذات العلاقة على اقتراح التشريعات, القوانين, والإجراءات والضوابط بالإضافة الى تشكيل اللجان التي تدار بها وزارة الصحة تمهيدا لرفعها للجهات ذات العلاقة لإصدارها حسب اللوائح المتعارف عليها. وذلك لضمان تحقيق جميع الخدمات المقدمة بالوزارة بكفاءة وفاعلية وبأفضل الأساليب المهنية والأخلاقية.

يقوم قسم الشؤون القانونية بالإشراف على كافة المذكرات القانونية ومراجعة العقود والدراسات القانونية ومتابعة القضايا مع جهاز قضايا الدولة والجهات الاخرى ذات الاختصاص وتنفيذ الأحكام.

٢ . الهيكل التنظيمي وتحديد المهام

استوجب التغيير في دور وزارة الصحة مراجعة لهيكلها التنظيمي واستحداث هيكل جديد، بناء على ذلك صدر المرسوم الملكي رقم (26) لسنة 2021 بإعادة تنظيم وزارة الصحة وتحتوي الوزارة بموجبه على قطاعين يتبعان لوكيل الوزارة أحدهما قطاع الصحة العامة ويضم إدارتي الصحة العامة وتعزيز الصحة، والقطاع الآخر هو قطاع الطب النفسي والرعاية الخاصة لكبار السن، بالإضافة إلى إدارة الموارد البشرية والمالية التي تتبع هي الأخرى مباشرة لوكيل الوزارة وإدارة الاتصال التابعة لسعادة وزير الصحة.

الهيكل التنظيمي الرئيسي:

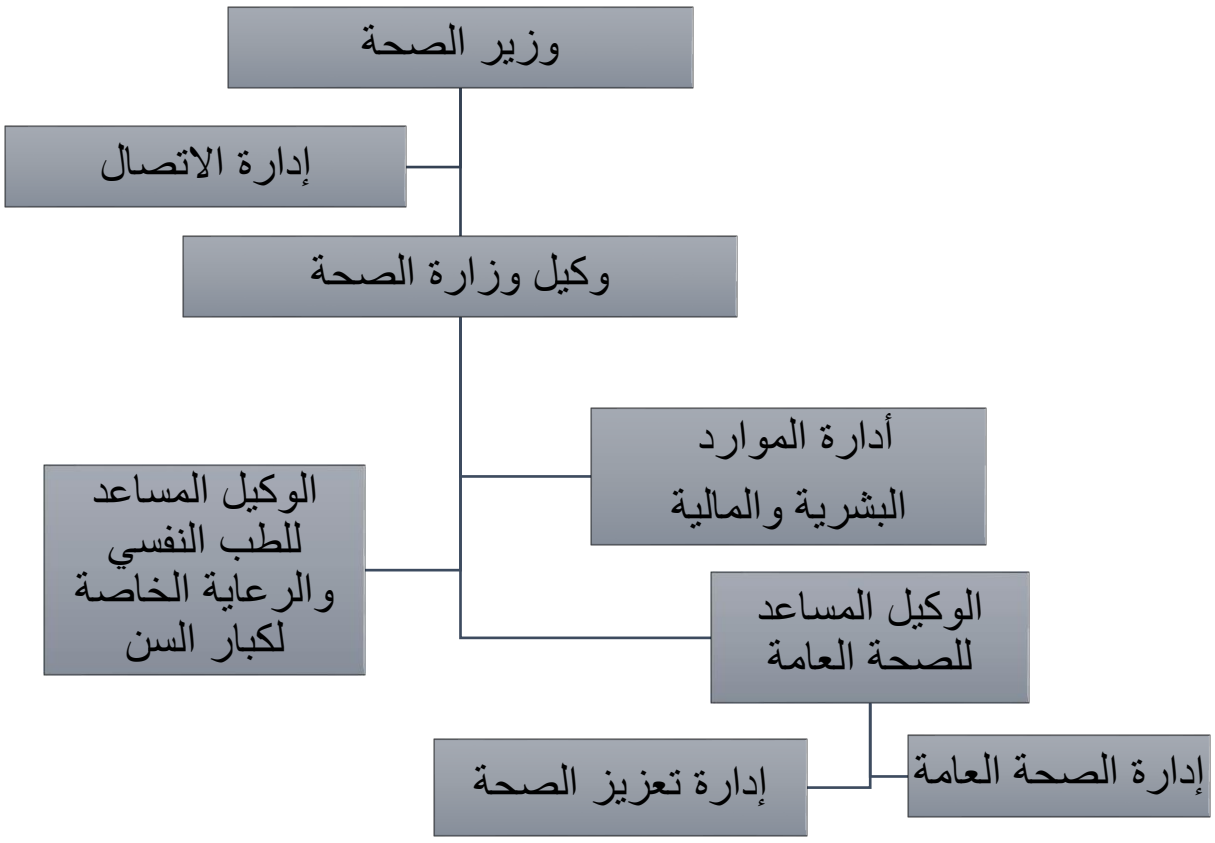

يعمل المعنيون بوزارة الصحة حاليا على استكمال الهيكل التنظيمي من نقل الموظفين، استحداث اللوائح والقرارات المنظمة للدور الجديد واستكمال السياسات والاجراءات المطلوبة للهيكل التنظيمي الجديد.

٣ . المسئولية

تشمل الخضوع حيث تكون الإدارة المسئولة هي الجهة المعنية بتقديم الخدمات اللازمة للمتعاملين مع وزارة الصحة بعدالة وشفافية، وفق القوانين، والأنظمة والإجراءات.

تحرص الوزارة باستمرار على الثقة والكفاءة في تشكيل الإدارة العليا وكيفية اختيارها لشاغليها مع تحديد المسؤوليات والواجبات وما إذا كان هناك أي لجان دائمة أو مؤقته تابعة لتلك الإدارات هذا بالإضافة الى إبراز الأنظمة التابعة للوزارة وقدرتها على الإدارة والتحكم بالمهام بشكل فعال والتطبيق العملي، تتوفر لكل إدارة وثيقة مهام إدارية توضح بشكل محدد نطاق مسؤولياتها وتضمن عدم تداخل اختصاصاتها مع اختصاصات المواقع التنظيمية الأخرى بالوزارة وخارجها.

إضافة لذلك فإن الوزارة تعمل على أن يكون لكل وظيفة معتمدة بالهيكل التنظيمي وصف وظيفي يوضح مهامها بشكل واضح وتبعيتها الاشرافية والمؤهلات النموذجية لتقوم بمهامها بشكل متكامل وأي عوامل أخرى ضرورية تسهم في عملية اختيار المرشحين لشغلها.

٤ .نظام الرقابة الداخلي والخارجي

تتفهم وزارة الصحة أن التدقيق الداخلي هو نشاط مستقل وموضوعي، يقدم تأكيدات وخدمات استشارية بهدف إضافة قيمة للمؤسسة وتحسين عملياتها ويساعد هذا النشاط في تحقيق أهداف المؤسسة من خلال اتباع أسلوب منهجي منظم لتقييم وتحسين فاعلية عمليات الحكومة وإدارة المخاطر والرقابة". ان الاختلاف الرئيسي بين التدقيق **الداخلي والخارجي** في أن المراجعة الداخلية هي وظيفة توفر تأكيدًا مستقلًا وموضوعيًا بأن **نظام الرقابة الداخلية** وإدارة المخاطر في الوزارة يعمل بفعالية بينما المراجعة **الخارجية** هي وظيفة مستقلة خارج الوزارة تقوم بتقييم المخاطر المالية ومخاطر الجوانب المرتبطة بها من أجل الامتثال لمتطلبات المراجعة القانونية

❖ وتهدف مهام التدقيق الداخلي بوزارة الصحة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التحقق من فعالية وكفاية الضوابط لإدارة المخاطر التشغيلية وتقليل امكانية حدوثها.
- التأكد من وجود أدوات رقابية فعالة من أجل تخفيف الأخطاء التشغيلية، والسيطرة على العمليات بالشكل المناسب.
- الامتثال للقوانين والأنظمة والسياسات والإجراءات بالجهات الحكومية.
- تسهيل أعمال التحقيق والأمور ذات الصلة، إن دعت الحاجة.
- التقييم والمساهمة في الكفاءة التشغيلية، وتوفير التكاليف، وتحسين النتائج.

٥ .الإفصاح والشفافية

تقوم وزارة الصحة بتحديد قائمة بالحد الأدنى من المعلومات المالية وغير المالية التي يجب أن تكون متاحة للجمهور ووسائل الإعلام هذا بالإضافة الى المعلومات التي يجوز نشرها طبقاً لمتطلبات حق الحصول على المعلومات عند الطلب كما ان وحدة التدقيق الداخلي" لها الحق في الوصول إلى جميع السجلات والممتلكات، والأفراد والمعلومات المطلوبة أساسا للاطلاع بمهمة التدقيق بشكل كامل ودون أي قيد وكذلك تحديد المعلومات التي تصنف على أنها سرية ولا يجوز الكشف عنها بها كما توفر وحدة التدقيق الداخلي في وزارة الصحة البيانات والتقارير الدورية اللازمة والمعلومات الرقابية للتقييم الدوري لمشاريعها ومبادراتها والخطط التشغيلية بشكل ممنهج ودقيق بما يفصح عن أوجه القصور والقوة وفرص التحسين.
يمارس موظفي "وحدة التدقيق الداخلي" أقصى قدر من العناية المهنية عند مراجعة بيانات وسجلات الوزارة لضمان سرية المسائل التي تصل إلى علمهم وأثناء عملهم في عملية التدقيق. ولذلك، لا يمكن ان يتم الإفصاح عن أية سجلات أو معلومات لاستخدامها من قبل شخص أو أشخاص لا صلة لها بعملية التدقيق داخل أو خارج الوزارة.

٦ .المساءلة

وزارة الصحة جهة حكومية مساءلة أمام السُلطة التشريعية حيث تقوم بتوفير جميع البيانات المطلوبة حسب الحاجة والاجراءات المعمول بها عند الطلب كما تقوم وحدة التدقيق الداخلي بمتابعة تنفيذ توصيات تقارير التدقيق الداخلي الصادرة وتقارير التدقيق الخارجية مع جميع الجهات بالوزارة ورفع تقارير عن وضع تنفيذ التوصيات للإدارة العليا.

٧ . المبادئ الأخلاقية والقيم

تحرص وزارة الصحة على التزام موظفيها بقيم ومبادئ الوزارة الرامية لاعتماد مبادئ السلامة، العدالة، الاحترام والشفافية عند التعامل مع متلقي الخدمة والعاملين بالوزارة، كما تحرص على التزام موظفيها كافة بمدونة قواعد السلوك الوظيفي وأخلاقيات الوظيفة العامة الصادرة من جهاز الخدمة المدنية ملحقا بتعليمات الخدمة المدنية رقم (16) لسنة 2016م. وهي عبارة عن معايير لأخلاقيات وسلوكيات العمل المهنية العامة التي ينبغي لموظفي الجهات الحكومية التزامها وتحدد قواعد علاقات الموظفين فيما بينهم وعلاقات الموظفين مع المستفيدين من جهة أخرى. كما تحرص على التزام العاملين المهنيين لديها بميثاق العمل الصحي كلا حسب اختصاصه الصادرة من هيئة تنظيم المهن والخدمات الصحية.

الآليات العامة لتطبيق الحوكمة

برنامج عمل الحكومة 2019 – 2022:

تعمل وزارة الصحة وفق السياسات والمبادرات التي رسمها برنامج الحكومة، وذلك للمساهمة في إنجازها وتحقيقها بما يتناسب والمهام الموكلة للوزارة. ركز برنامج الحكومة 2019-2022م وتحت سياسة ضمان جودة واستدامة الخدمات الصحية على إعطاء الأولوية للمبادرات والتي تتمثل في التالي:

المبادرة 1: إعادة هيكلة النظام في القطاع الصحي، بما يعزز بحرنه الوظائف.
المبادرة 2: تنفيذ برنامج الضمان الصحي.
المبادرة 3: تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في القطاع الصحي.
المبادرة 4: تعزيز كفاءة وفعالية الخدمات الصحية.
المبادرة 5: تعزيز النظام الرقابي على القطاع الصحي لرفع الجودة والسلامة.
المبادرة 6: تفعيل البرامج الصحية لتعزيز الصحة ومكافحة الأمراض.
المبادرة 7: تعزيز خدمات الصحة العامة لرفع المستوى الصحي العام.
المبادرة 8: وضع نظام تقييم وطني شامل لقياس جودة الخدمة الصحية للمرضى في المستشفيات الحكومية والخاصة.
المبادرة :9إقامة المستشفيات والمراكز الصحية الحكومية في المحافظات التي تحتاج إلى ذلك.

9.إقامة المستشفيات والمراكز الصحية الحكومية في المحافظات التي تحتاج إلى ذلك.

الخطة الاستراتيجية – التوجهات الاستراتيجية – الأهداف الاستراتيجية

وضعت وزارة الصحة خطة استراتيجية والتي روعي في إعدادها أن تتضمن كل ما من شأنه تحقيق رؤية مستقبلية تتماشى مع الأدوار التي تقوم بها الوزارة باعتبارها الجهة الأساسية لتوفير خدمات الصحة العامة لسكان المملكة، إضافة إلى مسؤوليتها المتعلقة بالرقابة والإشراف على مرافق القطاع الخاص. فجاءت توجهات وأهداف وزارة الصحة لمرحلة الأربع سنين 2019-2022 كالتالي:

التوجه الاستراتيجي	الأهداف
دعم وتعزيز الدور القيادي الرقابي التنظيمي لوزارة الصحة في المنظومة الصحية من خلال وضع القوانين والنظم والقرارات.	اعادة هيكلة وزارة الصحة لتعزيز دورها الرقابي والتنظيمي.
الاستثمار في المواطن من خلال نظام صحي وقائي معزز ومستدام.	1: وضع وتنفيذ خطط استراتيجية للصحة الوقائية.
	2: تنشئة مواطن واعي صحيا.
	3: تقديم رعاية صحية شاملة متكاملة ومستدامة.
	4: تعزيز أداء منظومة الخدمات التأهيلية – ضمن حزمة الخدمات التخصصية.
	5: تعزيز أداء منظومة الخدمات النفسية المقدمة من قبل مستشفى الطب النفسي والأقسام الأخرى ذات العلاقة.
رعاية صحية عالية الجودة ومعتمدة في المنظومة الصحية	ضمان جودة الخدمات الصحية المقدمة على جميع مستوياتها
استخدام أمثل ومستدام للموارد الصحية	1: تطوير الخطط الاستراتيجية الوطنية لإدارة وتنمية الموارد البشرية في المجالات الصحية.
	2: ضمان استدامة الموارد المالية من خلال تحقيق التوازن المالي كأساس في تقديم الخدمات الصحية.
	3: توفير بيئة علمية داعمة للابتكار والبحث العلمي.
	4: توفير بنية تحتية داعمة للتكنولوجيا ونظم المعلومات الصحية.
	5: توفير بيئة إعلامية داعمة للتواصل.
	6: سياسات، وتشريعات وأنظمة مرنة وداعمة.
شراكات محلية، اقليمية، ودولية صحية	مشاركة القطاع الخاص في توفير الخدمات الصحية

القوانين والتشريعات الصحية المنظمة لعمل الوزارة

النوع	الرقم	السنة	الوصف
قانون	34	2018	قانون الصحة العامة / قرار وزير الصحة رقم (13) لسنة 2021 بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الصحة العامة
قانون	23	2018	إصدار قانون الضمان الصحي
قانون	26	2017	استخدام التقنيات الطبية المساعدة على التلقيح الاصطناعي والإخصاب
قانون	1	2017	وقاية المجتمع من مرض متلازمة النقص المناعي المكتسب (الأيدز) وحماية حقوق الأشخاص المتعايشين معه
مرسوم بقانون	21	2015	المؤسسات الصحية الخاصة
قانون	11	2004	الفحص الطبي للمقبلين على الزواج من الجنسين
مرسوم	5	2013	إنشاء المجلس الأعلى للصحة / 3 تعديلات أولاً: مرسوم رقم (35) لسنة 2019 بتعديل بعض الأحكام. ثانياً: مرسوم رقم (40) لسنة 2016 بتعديل المادة (2). ثالثا: مرسوم رقم (18) لسنة 2014 بتعديل المادة (4).
قانون	37	2012	إصدار قانون الطفل / مرسوم بقانون رقم (23) لسنة 2021 بتعديل بعض الأحكام
قانون	38	2009	إنشاء الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية / مرسوم بقانون رقم (32) لسنة 2015 بتعديل بعض احكام قانون انشاء الهيئة الوطنية
قانون	8	2009	مكافحة التدخين والتبغ بأنواعه
قانون	15	2007	المواد المخدرة والمؤثرات العقلية / 3 تعديلات – ثلاث قرارات للنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء.
قانون	26	2006	الموافقة على الانضمام إلى اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ
مرسوم بقانون	16	1998	نقل وزراعة الأعضاء البشرية
مرسوم بقانون	18	1997	تنظيم مهنة الصيدلة والمراكز الصيدلية / تعديل – مرسوم بقانون رقم (20) لسنة 2015 بتعديل بعض الأحكام.
مرسوم بقانون	16	1989	تعديل بعض أحكام القانون رقم (3) لسنة 1975 بشأن الصحة العامة
مرسوم بقانون	7	1989	مزاولة مهنة الطب البشري وطب الأسنان
مرسوم بقانون	2	1987	مزاولة غير الأطباء والصيادلة للمهن الطبية المعاونة

طرق التواصل:

1- حدد الهيكل التنظيمي لوزارة الصحة التواصل بين الادارات، الأقسام والوحدات وتوزيع المهام بحسب التسلسل الإداري في كل جهة.

2- الموقع الإلكتروني للوزارة والذي ينشر فيه كل ما يتعلق من معلومات وسياسات وإحصائيات وإجراءات لكافة مراجعي الوزارة كما يتم نشر كافة

القوانيين والقرارات المنظمة لعمل الوزارة باللغتين العربية والإنجليزية.
3- يشمل الموقع الإلكتروني للوزارة على شرح موجز للمهام والسياسات والإجراءات المتبعة لكل قسم ودليل لتقديم الطلبات الخاصة بكل قسم، ووسائل التواصل مع الأقسام.
4- تواجد الوزارة في المنصة الحكومية للمقترحات والشكاوى "تواصل".
5- استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، ونشر الأخبار العالمية الخاصة بالوزارة.
6- إدراك كافة الموظفين بالحقوق والواجبات المنوطة بهم، وذلك من خلال ما توفره لهم إدارة الموارد البشرية والمالية، والإدارات التابعة لكل موظف.
7- التواصل المباشر بين الموظفين والإدارة العليا، والاستماع إلى الشكاوى والمقترحات المقدمة، وذلك عن طريق الإدارات التابعة لكل موظف.

تحديد الموارد المالية

تهدف الموارد المالية إلى تطبيق الأنظمة والإجراءات والسياسات المالية والرقابية في تمرير العمليات المالية المرتبطة بالإيرادات والمصروفات والموجودات وتنفيذ الميزانية وذلك لحماية وحفظ المال العام والموارد الحكومية من خلال اتباع أنظمة الدليل المالي الموحد الذي يستخدم كمرجع من قبل جميع الجهات الحكومية. بالإضافة الى الالتزام بالتعاميم والقرارات المالية والرقابية الصادرة من الجهات المختصة والحرص على تنفيذ مبادرات التوزان المالي. حيث تقوم الموارد المالية بإعداد خطة الميزانية والرقابة على الصرف ضمن حدود الميزانية المحددة. كذلك تحرص على تمرير جميع المستحقات المالية على الوزارة، إعداد التقييم المالي للبرامج والمشاريع الجديدة، ومتابعة المطالبات المالية المستحقة للوزارة، المشاركة في وضع المبادرات المتعلقة بتخفيض المصروفات وتنمية الإيرادات، إعداد التقارير الدورية المالية، ومراجعة الحسابات والعمل على تسجيل وتسوية المعاملات المالية المستحقة في سنتها المالية وعمل القيود المحاسبية اللازمة، إعداد الحسابات الختامية. بالإضافة الى متابعة تنفيذ توصيات ديوان الرقابة المالية والإدارية (إن وجدت)."

الإفصاح والشفافية وفقاً لما ورد في دليل حوكمة المؤسسات الحكومية:

الرقم	المهمة	الجهة المسؤولة
1	توفير إحصائيات وتقارير واضحة عن نشاط الوزارة	إدارات وزارة الصحة كل في مجاله وبحسب الصلاحيات المعطاة
2	توفر قنوات متعددة سهلة الوصول إليها لنشر الاحصائيات والتقارير الأساسية لنشاطاتها مع تحديد تلك القنوات	ادارة الاتصال وقسم المعلومات الصحية بالتعاون مع كافة ادارات واقسام الوزارة
3	رفع تقارير دورية للجهات المسئولة بنتائج ومحصلات أعمال وزارة الصحة متضمنة مدى تحقق الأهداف الاستراتيجية	قسم التخطيط
4	التنسيق والعمل على توصيات الرقابة	قسم التدقيق الداخلي،

	الداخلية والخارجية ورفعها للإدارة العليا والجهات ذات الاختصاص	اللجان المشكلة للعمل على التوصيات بالتعاون مع كافة الإدارات وأقسام الوزارة

قياس الأداء المؤسسي

تسعى الوزارة أن تكون نموذجًا متميزا في القطاع الحكومي، من خلال التركيز على تحقيق أعلى مستويات الجودة والكفاءة والفاعلية حيث تقوم وزارة الصحة بتحديث مؤشرات الأداء لجميع الإجراءات المتعلقة بالمهام المناطة بها وذلك ضمن خطة وزارة الصحة الاستراتيجية للوزارة من خلال:

- إصدار تقرير دوري لمتابعة تنفيذ المؤشرات وقياس مؤشر الأداء، كما تصدر وزارة الصحة نتائج تحقيق مؤشرات الأداء ضمن تقريرها السنوي.
- تزويد وزارة المالية والاقتصاد الوطني بتقرير أداء تنفيذ الميزانية للسنة المالية المنتهية بصورة منتظمة وفقاً لقانون الميزانية العامة.
- رصد وقياس جودة الأداء للعمليات الرئيسية، وذلك عن طريق قسم إدارة الجودة.

النظام الآلي لمشروع إدارة الأداء المؤسسي (تكامل)

مشروع الأداء المؤسسي (تكامل) يأتي في إطار توجهات مجلس الوزراء في تطوير الأداء الحكومي (الكفاءة والإنتاجية وسرعة الإنجاز وحسن استخدام الميزانيات) ضمن برنامج عمل الحكومة من خلال تطوير وتوحيد آليات التخطيط والقياس والمتابعة باستخدام بطاقات الأداء المتوازن بما يضمن سهولة المراجعة والتقييم وتحسين الأداء المؤسسي في الخدمة ورفع مستوى المعرفة والكفاءة والإنتاجية والارتقاء بجودة الخدمات التي يتم تقديمها.
تبين حقول "خارطة الاستراتيجية للخدمات المدنية وما يقابله من الخارطة الاستراتيجية للمنظومة الصحية" ما تم العمل عليه بوزارة الصحة وما يلائمه من أهداف ومبادرات لخطة وزارة الصحة إضافة إلى توحيد معايير اختيار وتطوير وجمع بيانات ومؤشرات الأداء التي يمكن البناء عليها واستخلاص النتائج.

صحة البيانات المقدمة

أن صحة البيانات المقدمة تُمكن الإدارة المسئولة من الإشراف العام على أدائها المؤسسي، وتعمل على تقويم مشاريعها لتحقيق الأهداف المؤسسية. كما أن توفير البيانات والمعلومات الواضحة في مواعيدها للمتعاملين وأصحاب المصلحة تعزز المصداقية لهذه التقارير، كما تساعد على اتخاذ القرارات السليمة.

الرقم	المهمة	الجهة المسؤولة
1.	توفر وزارة الصحة احصاءات وتقارير واضحة عن نشاطاتها للمتعاملين وذوي العلاقة	قسم التخطيط بالتعاون مع جميع إدارات وزارة الصحة
2.	تحديد مؤشرات أداء قياس المشاريع وقياسها بصورة دورية	قسم التخطيط
3.	تقييم الموارد المالية والإدارية المستخدمة بصورة دورية لضمان الاستخدام الأمثل لها	إدارة الموارد المالية إدارة الموارد البشرية قسم التدقيق الداخلي

.4	تبني وزارة الصحة مؤشرات قياس عالمية (تحديد المؤشرات العالمية وأدوات القياس)	قسم التخطيط
.5	مقارنة المؤشرات المطبقة بأفضل الممارسات العالمية مع الأخذ بالاعتبار المقارنات المرجعية لوزارة الصحة	قسم التخطيط
.6	رصد فرص التحسين لسد الفجوة فيما بين المؤشرات المحققة والمؤشرات المستهدفة	قسم التخطيط بالتعاون مع جميع إدارات وزارة الصحة
.7	تعديل السياسات أو الخدمات المقدمة بوزارة الصحة بناء على تحليل مخرجات مؤشرات القياس	الإدارة العليا

الرقابة الداخلية

تقوم وحدة التدقيق الداخلي التابع لمكتب وزير الصحة والتي تنصب مهامها في مراجعة كفاءة وسلامة المعلومات المالية والوسائل المستخدمة لتحديدها وقياسها وتصنيفها وبيانها، تحديد مدى التزام الوزارة بالقوانين واللوائح والأنظمة والقرارات الوزارية والمعايير والإجراءات التي منها الدليل المالي الموحد الصادر من وزارة المالية وتعليمات ديوان الرقابة المالية وأنظمة ديوان الخدمة المدنية، تقييم إجراءات الرقابة التي يمكن أن تشمل بالإضافة إلى وسائل الضبط والرقابة المالية الأمن والسلامة والنواحي القانونية، ومراجعة الطرق المستخدمة للحفاظ على موجودات الوزارة بالإضافة إلى التحقق من أن موارد الوزارة يتم استخدامها بطريقة اقتصادية كفؤة، كذلك مراجعة العمليات والبرامج المتكررة وغير المتكررة للتحقق من أن نتائجها تتماشى مع الأهداف والموازنات الموضوعة لها، والتحقق من صحة ودقة سجلات وبيانات الوزارة المالية، وتقديم التوصيات اللازمة لتطوير الأنظمة المستخدمة والإجراءات المتبعة لتمكين الإدارة من تقليل مخاطر الخسائر وتحسين الخدمات المقدمة ، وإعداد وتنفيذ خطة التدقيق السنوي للوزارة، ورصد ومراقبة حركة الأموال من إيرادات ومصروفات والتأكد من وجود مستندات ثبوتية ومستوفية الشروط، وتقديم الاقتراحات المناسبة لزيادة الإيرادات وتحقيق الاستغلال الأمثل لموارد الوزارة المالية.

مكونات نظام الرقابة الداخلية

1- المعايير والقواعد المتبعة

اعتمدت وحدة التدقيق الداخلي الإطار العام حسب أفضل الممارسات المهنية للمدققين الداخليين والذي يشمل على إرشادات التدقيق الداخلي والتي تشمل قواعد السلوك، والمعايير، والخدمات الاستشارية المهنية، كما تلتزم بمعايير معهد التدقيق الداخلي أثناء القيام بالمسئوليات والمهام، ما لم تتعارض تلك المعايير مع أحكام الإطار العام الخاصة بالتدقيق الداخلي أو أية تشريعات أو قوانين ذات صلة.

2- أبرز إنجازات وحدة التدقيق الداخلي

أ- خطة التدقيق الداخلي للعام

- تم وضع خطة التدقيق الداخلي للعام 2021 والمبنية على تقييم المخاطر، وقد تضمنت الخطة العديد من المهام والتي غطت وزارة الصحة والمستشفيات الحكومية ومراكز الرعاية الصحية الأولية وقد شملت العديد من الإدارات والأقسام بما مجموعه (55) مهمة تدقيق.
- وقد تم توزيع مهام التدقيق على الجهات المشار إليها كما يلي:
  - وزارة الصحة (24) مهمة تدقيق
  - المستشفيات الحكومية (19) مهمة تدقيق
  - مراكز الرعاية الصحية الأولية (12) مهمة تدقيق

10 - الرقابة الخارجية

تقوم وزارة الصحة بتسهيل أعمال التدقيق الخارجي والتعاون مع ديوان الرقابة المالية والإدارية وديوان الخدمة المدنية وتوفير كافة المستندات والبيانات الخاضعة للتدقيق لإبداء الرأي المهني حول هذه الحسابات إلى جانب التوصيات أو الملاحظات إن وجدت، وتلتزم الوزارة بتطبيق الملاحظات والتوصيات القابلة

للتطبيق التي تنتج عنها. ووفقا لما ورد في دليل حوكمة المؤسسات الحكومية تقوم المؤسسة الحكومية بالعمل على تسهيل أعمال التدقيق الخارجي والتعاون مع الجهات المعنية بتوفير كافة المستندات والبيانات الخاضعة للتدقيق وبالتالي تطبيق الملاحظات والتوصيات التي تنتج عنها. كما يجب أن تقوم المؤسسة بوضع النقاط التالية في الاعتبار لما لها من أهمية في حوكمة المؤسسات:

- توثيق القرارات والتغييرات في السياسات الإجرائية والإدارية والمحاسبية
- الالتزام بالقوانين والقرارات الصادرة من الحُكومة والجهات التشريعية والتأكد من تطبيقها
- دراسة ومراجعة نتائج وتوصيات التقارير الصادرة من الجهات الخارجية والعمل على تطبيقها
- تنفيذ وتوثيق التعديلات الإجرائية والتطبيقات بالمؤسسة الحُكومية الناتجة عن أعمال التدقيق السابقة
- توثيق أعمال التدقيق الداخلي وتطبيق توصيات تقارير التدقيق المرفوعة إلى الإدارة المسئولة واللجنة العليا للتدقيق الداخلي
- توثيق الذمم المالية والإفصاح في المؤسسة الحُكومية

11 - اللجان الإدارية:

حتى تتمكن المؤسسة من تقديم خدماتها بطريقة أكثر كفاءة وفعالية، عمدت وزارة الصحة على ان تنشأ اللجان لمساعدة المسئولين في إدارة العمليات التشغيلية أو الاستشارية ولتقديم المشورة والتوجيه، ويتم تحديد الحاجة إلى هذه اللجان حسب حجم وتعقيد عمليات المؤسسة الحكومية والخدمات المقدمة، حيث يمكن أن تكون تلك اللجان ذات مهام متعددة. جميع اللجان يتم العمل على نشرها من قبل وزارة الصحة لتطبيق مبدأ الشفافية. ومن أهم هذه اللجان هي:

الرقم	السنة	الوصف
41	2020	قرار تشكيل لجنة فرعية لجنة للإرشاد والتوجيه والتثقيف منبثقة عن اللجنة الوطنية لمكافحة متلازمة النقص المناعي المكتسب (الإيدز)
42	2020	قرار تشكيل لجنة فرعية للعلاج والتأهيل منبثقة عن اللجنة الوطنية لمكافحة متلازمة النقص المناعي المكتسب (الإيدز)
43	2020	قرار تشكيل لجنة فرعية للمعلومات والإحصائيات والبحوث العلمية منبثقة عن اللجنة الوطنية لمكافحة متلازمة النقص المناعي المكتسب (الإيدز)
44	2020	قرار تشكيل لجنة فرعية للمتابعة منبثقة عن اللجنة الوطنية لمكافحة متلازمة النقص المناعي المكتسب (الإيدز)
19	2020	قرار تشكيل لجنة التطعيمات
21	2020	قرار تسمية أعضاء اللجنة الطبية العامة لمباشرة أعمال الخبرة أمام المحاكم
73	2020	قرار إعادة تشكيل لجنة دراسة ومتابعة تنفيذ توصيات التقارير المتعلقة بالجهات الرقابية
34	2021	قرار إنشاء وتشكيل اللجنة التنفيذية بوزارة الصحة المعدل بالقرار رقم (37) لسنة 2021
35	2021	قرار إنشاء وتشكيل اللجنة العليا بوزارة الصحة المعدل بالقرار رقم (92) لسنة 2021

38	2021	قرار إعادة تشكيل لجنة تظلمات موظفي وزارة الصحة
39	2021	قرار إعادة تشكيل لجنة تكافؤ الفرص بوزارة الصحة
40	2021	قرار إنشاء وتشكيل لجنة التوظيف والترقيات بوزارة الصحة
41	2021	قرار إعادة تشكيل لجنة الحوافز والمكافآت لموظفي وزارة الصحة
75	2021	قرار إعادة تشكيل لجنة إدراج وتعديل جداول المواد المخدرة والمؤثرات العقلية
78	2021	قرار إعادة تشكيل وتنظيم لجنة التدريب التنفيذية بوزارة الصحة
86	2021	قرار إعادة تشكيل لجنة البحوث الصحية بوزارة الصحة
100	2021	قرار إعادة تشكيل لجنة دعم المجتمع للخدمات الصحية المعدل بالقرار رقم (106) لسنة 2021
103	2021	قرار إعادة تشكيل لجنة المناقصات والمشتريات بوزارة الصحة
111	2021	قرار إعادة تشكيل لجنة تقليل المصروفات وتنمية الإيرادات بوزارة الصحة
24	2022	قرار إعادة تشكيل لجنة مراجعة وضبط نتائج تقييم نسب الأداء

مخرجات الحوكمة:

إن تطبيق الحوكمة في وزارة الصحة يؤكد مساهمتها في رفع الأداء في القطاع الحكومي، ومن أهم المخرجات المستخلصة من الالتزام بمبادئ الحوكمة هي:

- الالتزام بالقوانين
- الهيكل التنظيمي الإداري
- السياسات وضبط الأنظمة الرئيسية والإجراءات
- تحسين الأداء الحكومي
- إدارة العمليات
- حماية حقوق أصحاب المصلحة ورضا المتعاملين
- التقارير الدورية
- الرقابة والتدقيق
- مراجعة المخاطر

الخاتمة

إن الهدف الرئيسي من إعداد هذا الدليل هو تعزيز تنافسية وزارة الصحة من خلال الدمج بين متطلبات النجاح المؤسسي وأخلاقيات العمل لتحقيق النتائج والمحصلات المستهدفة، ولن يتحقق هذا إلا عن طريق الممارسات والتخطيط السليم، وذلك لضمان الاستدامة وقدرة المؤسسة على التصرف واتخاذ القرارات السليمة، وإدارة مواردها المالية والبشرية، وقدرتها على إدارة التغيير، والسعي نحو التكامل الحقيقي فيما بين الأجهزة الحكومية بناء على توفر روح المسؤولية والشفافية ووضوح الصلاحيات، وهو ما يتطلب من صانع القرار زيادة الأثر لهذا الإصدار من خلال المشاركة في تطبيق متطلباته.